الأمم المتحدة

A/C.3/68/SR.26

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
3 December 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد تافروف ..... (بلغاريا)

المحتويات

البند ٢٧ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية (تابع)

(ب) التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

(د) عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية: توفير التعليم للجميع (تابع)

البند ٢٨ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(أ) النهوض بالمرأة (تابع)

البند ٦٥ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيَّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيُعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-52963X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ٢٧ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية (تابع)

(ب) التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

(د) عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية: توفير التعليم للجميع (تابع)

مشروع القرار A/C.3/68/L.10: السياسات والبرامج الموجهة للشباب

١ - **السيد فاي** (السنغال): قال، وهو يعرض مشروع القرار، إن ذلك القرار يمثل اقتراحاً محدداً لمعالجة مجالات الأولوية الخمسة عشر المترابطة ترابطاً وثيقاً التي نص عليها برنامج العمل العالمي للشباب. ويدعو مشروع القرار الدول الأعضاء إلى تنفيذ التوصيات الواردة في الوثيقة المعنونة ''أزمة عمالة الشباب: حان وقت العمل''، التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في عام ٢٠١٢؛ وإلى تحسين إمكانية حصول الشباب على التعليم الجيد، والرعاية الصحية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وإلى تعزيز اشتراك الشباب في عمليات صنع القرار، بما فيها المناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد ٢٠١٥. وهو يشدد أيضاً على إساءة استعمال الشباب للمخدرات، والعنف في أوساط الشباب، وضلوع الشباب في الجرائم. وهو يطلب إلى كيانات الأمم المتحدة المناسبة أن تعزز التنسيق والتعاون بشأن القضايا المتصلة بالشباب، لا سيما خطة العمل بشأن الشباب على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ويدعو الدول الأعضاء إلى النظر في اعتماد مجموعة المؤشرات المقترحة لبرنامج العمل العالمي للشباب التي اقترحها الأمين العام في تقريره بشأن هذا الموضوع (E/CN.5/2013/8).

٢ - **السيدة شارما** (أمينة اللجنة): أعلنت أن أرمينيا، وبنما، وكرواتيا، وكوستاريكا قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

مشروع القرار A/C.3/68/L.12/Rev.1: محو الأمية من أجل الحياة: صياغة خطط المستقبل

٣ - **السيدة ألزيبايار** (منغوليا): قالت، وهي تعرض مشروع القرار، إن الغرض منه هو الحفاظ على زخم عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، ووضع تعزيز محو الأمية موضع القلب في الخطط الإنمائية الوطنية والدولية المقبلة. وبعد مشاورات، أُضيفت فقرتان من القرار السابق المتعلق بهذا الموضوع (القرار ١٨٣/٦٥) لتصبحا الفقرتين السابعة والثامنة من الديباجة، كما عُدلت فقرات المنطوق كافة. وإضافة إلى ذلك، أُدرجت فقرة بين فقرتي المنطوق السابقتين ٣ و ٤.

البند ٢٨ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(أ) النهوض بالمرأة (تابع)

مشروع القرار A/C.3/68/L.22: العنف ضد العاملات المهاجرات

٤ - **السيد خان** (إندونيسيا): قال، وهو يعرض مشروع القرار، إن المشروع يؤكد على تعزيز وحماية حقوق العاملات المهاجرات ويشدد على المسؤولية المشتركة التي تتحملها البلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد، فضلاً عن المنظمات الوطنية والدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

٥ - **السيدة شارما** (أمينة اللجنة): أعلنت أن إكوادور، وبيرو، والسلفادور، وغواتيمالا، ومالي، وماالاوي، ونيجيريا قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

البند ٦٥ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(أ) **تعزيز حقوق الطفل وحمايتها** (تابع)

مشروع القرار A/C.3/68/L.27: الطفلة

٦ - **السيدة كريم** (مالاوي): قالت، وهي تعرض مشروع القرار باسم الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، إنه إلى حد ما نسخة مبسطة من القرار المعتاد وإنه يركز على الأسر المعيشية التي يعيلها أطفال. ويطلب مشروع القرار إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين تقريراً عن تنفيذها للقرار.

٧ - **السيدة شارما** (أمينة اللجنة): أعلنت أن أرمينيا، وبنما، وبوركينا فاسو، وبيرو، وغواتيمالا، وغينيا الاستوائية، و قيرغيزستان قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

مشروع القرار A/C.3/68/L.29: زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه

٨ - **السيد ريشتشينسكي** (كندا): قال، وهو يعرض مشروع القرار، إن هذا أول قرار قائم بذاته من قرارات الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع وإنه مكمل لقرار مماثل اعتمده مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والعشرين (A/HRC/24/L.34/Rev.1). وهو مشروع يعد المسرح لمناقشة ومبادرات مقبلة بشأن القضاء على زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه.

٩ - **السيدة كاسيسي - بوتا** (زامبيا): قالت إن من المفروض أن يتمتع الأطفال بطفولتهم. والممارسة المتمثلة في زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه هي انتهاك صريح لحق الطفل في أن ينمو صحيح البدن وحقه في تلقي التعليم. وهذه الممارسة تمثل أيضاً عائقاً يحول دون التحقق التام لإمكانات الطفل عندما يصل سن البلوغ.

١٠ - **السيدة شارما** (أمينة اللجنة): أعلنت أن إسرائيل، وبنما، وغواتيمالا، وغينيا الاستوائية، وكرواتيا قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

مشروع القرار A/C.3/68/L.23: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

١١ - **السيدة شوين** (النرويج): قالت إنه منذ عرض مشروع القرار انضمت إلى مقدميه إكوادور، وألبانيا، وأورغواي، وأوكرانيا، والبرازيل، وبلغاريا، وبوليفيا، وبيرو، وتايلند، وتوغو، وتيمور - ليشتي، والجبل الأسود، والجمهورية التشيكية، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، وسلوفاكيا، وغواتيمالا، وفنزويلا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولبنان، وليتوانيا، ومصر، والمكسيك، ومنغوليا، ونيكاراغوا، وهنغاريا.

١٢ - **السيدة شارما** (أمينة اللجنة): أعلنت أن أرمينيا، وبوركينا فاسو، وتونس، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، ورومانيا، والسلفادور، وصربيا، وكرواتيا، وكوستاريكا، والكونغو، وليبريا، ومالي، ومدغشقر، وملاوي، وموناكو، وهندوراس قد انضمت هي الأخرى إلى مقدمي مشروع القرار.

١٣ - اعتُمد مشروع القرار A/C.3/68/L.23.

١٤ - **السيدة روبل** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنه على الرغم من عدم موافقة الولايات المتحدة على جوانب معينة من التقارير المرحب بها في مشروع القرار، فقد انضم وفدها إلى توافق الآراء ليؤكد تأييد حكومتها القوي لأهداف اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومقاصدها.

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

مشروع القرار A/C.3/68/L.18: تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ولا سيما قدرته في مجال التعاون التقني

١٥ - **السيد موغيني** (إيطاليا): قال، وهو يعرض مشروع القرار، إن الأرجنتين، واسبانيا، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبنما، وتركيا، وصربيا، ولكسمبرغ، والمغرب، المكسيك قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. ونص المشروع أساساً مماثل لقرار السنة السابقة. وقد أدخلت بضعة تغييرات لتعكس المقررات والقرارات الصادرة مؤخراً فضلاً عن العمليات والأحداث المقبلة المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة المكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وببرنامج منع الجريمة والعدالة الجنائية.

١٦ - **السيدة شارما** (أمينة اللجنة): أعلنت أن أرمينيا، وبوركينا فاسو، وبيرو، وتونس، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وقيرغيزستان، وليتوانيا، ومالطة، ومالي، ومدغشقر، وملاوي، وميكرونيزيا، وهايتي قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

مشروع القرار A/C.3/68/L.19: التعاون الدولي لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية

١٧ - **السيدة مورغان** (المكسيك): قالت، وهي تعرض مشروع القرار، إن الأرجنتين، وأفغانستان، وبنما، وبيرو، وتركيا، وغواتيمالا، وكازاخستان، وميانمار قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وجرى تحديث النص للإشارة إلى ما تقرر في قرار السنة السابقة، وهو عقد دورة استثنائية عام ٢٠١٦ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي على وضع استراتيجية متكاملة متوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية. كما يرحب النص بنتيجة مؤتمر ٢٠١٢ الدولي الرفيع المستوى المعني بالتنمية البديلة ويشير إلى القرارات التي اعتمدتها لجنة المخدرات في دورتها السادسة والخمسين.

١٨ - **السيدة شارما** (أمينة اللجنة): أعلنت أن تونس، وقرغيزستان، ولاو، ومالي، وموناكو، وهايتي، وهندوراس قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع) (A/68/36 و A/68/487)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** (تابع) (A/67/931 و A/68/56 و A/68/176 و A/68/177 و A/68/185 و A/68/207 و A/68/208 و A/68/209 و A/68/210 و A/68/210/Add.1 و A/68/211 و A/68/224 و A/68/225 و A/68/256 و A/68/261 و A/68/262 و A/68/268 و A/68/277 و A/68/279 و A/68/283 و A/68/284 و A/68/285 و A/68/287 و A/68/288 و A/68/289 و A/68/290 و A/68/292 و A/68/293 و A/68/294 و A/68/296 و A/68/297 و A/68/298 و A/68/299 و A/68/301 و A/68/304 و A/68/323 و A/68/345 و A/68/362 و A/68/382 و A/68/382/Corr.1 و A/68/389 و A/68/390 و A/68/496)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين** (تابع) (A/68/319 و A/68/331 و A/68/376 و A/68/377 و A/68/392 و A/68/397 و A/68/503 و A/C.3/68/3)

١٩ - **السيدة شهيد** (المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية): قالت، وهي تعرض تقريرها (A/68/296)، إن

التقرير قد بحث التاريخ من حيث كتابته وتدريسه، لا سيما في المجتمعات المقسمة والخارجة من النزاعات، مع تركيز خاص على كتب التاريخ المدرسية. ويستهدف التقرير تحديد الظروف التي في ظلها يصبح السرد التاريخي الرسمي إشكالياً من منظور حقوق الإنسان. وتستحق كتب التاريخ المدرسية اهتماما خاصاً لأنها يمكن أن تُستخدم كأدوات أيديولوجية.

٢٠ - **السيدة تشامبا** (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): تساءلت عما ينبغي عمله عندما تمارس القيادة السياسية لبلد ما السيطرة على السرد التاريخي وتشوهه. وأعربت عن اهتمامها بمعرفة رأي المقررة الخاصة بشأن مدى إسهام الحرية الأكاديمية التامة في التغلب على الأنماط المتجذرة.

٢١ - **السيدة سكاتشيفا** (الاتحاد الروسي): قالت إنه خلافاً للفرضية التي يعرضها التقرير تمثل دراسة التاريخ علماً دقيقاً، ولا ينبغي إعادة تفسير التاريخ. وعلى سبيل المثال، فإن إعادة التفسير الحرة لأحداث الحرب العالمية الثانية تؤدي إلى كراهية الأجانب وإلى العنصرية. وينبغي أن تركز المقررة الخاصة، بدلاً من ذلك، على حق الأطفال الثقافي المتمثل في التعلُّم بلغتهم الأم. ويساور حكومة الاتحاد الروسي قلق بالغ إزاء التشريعات التي سُنت مؤخراً في عدد من البلدان لتقليل تدريس اللغة الروسية في المدارس. وبينما يعد من الأمور الحيوية تنمية اللغة القومية كأداة للتكامل الاجتماعي، يعد من الضروري أيضاً استيعاب احتياجات الأقليات اللغوية وحقوقها.

٢٢ - **السيدة ريبيرو** (البرازيل): قالت إنه رغم أن البرازيل بها أكبر عدد من السكان المنحدرين من أصول أفريقية في أي بلد خارج أفريقيا، فإنها لم تسن سوى مؤخراً تشريعاً يجعل تاريخ وثقافة أفريقيا والمنحدرين من أصول أفريقية مادة دراسية إجبارية. وتثني حكومتها على كتابات التاريخ العامة والإقليمية التي نشرتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، كذلك فإنها قدمت الدعم لترجمة كتابها المعنون ''تاريخ أفريقيا العام'' إلى اللغة البرتغالية.

٢٣ - **السيدة بيريز ألفاريز** (كوبا): وجَّهت انتباه اللجنة إلى الجهد التعاوني الذي تبذله اليونسكو والاتحاد الأفريقي والحكومات في مختلف مناطق العالم لإعداد محتوى إضافي لـ ''تاريخ أفريقيا العام''. وأعربت عن رغبتها في معرفة ما لاحظته المقررة الخاصة بشأن أثر حروب الاحتلال أو العدوان على محتويات كتب التاريخ المدرسية في البلدان المتأثرة بتلك الحروب.

٢٤ - **السيدة شهيد** (المقررة الخاصة في ميدان الحقوق الثقافية): قالت إن تقريرها يتضمن توصيات معينة بشأن استعراض السياسات والقوانين المتعلقة بإعداد واختيار كتب التاريخ المدرسية، وهذه توصيات يمكن أن تحول دون اعتماد الكتب المدرسية التي تشوه التاريخ. ويمكن وضع الكتب المدرسية الجيدة بالتعاون على نطاق واسع بين المؤرخين والمربين. وأكدت أن مَن يقوم بالدور الرئيسي غالباً هم المدرسون، الذين يحتاجون المزيد من الدعم لأجل البحث وإدخال مواد جديدة، فضلاً عن مواصلة التعليم.

٢٥ - وفيما يختص بإعادة تفسير التاريخ، فإنها لا تنوي تشجيع أي تزييف للحقائق. فعندما يكون المنتصر إحدى جماعتين، يكون هناك منظوران تاريخيان، ويمكن تدريس كليهما. وينبغي استخدام التاريخ لعلاج الانقسامات، لا لتشجيعها.

٢٦ - ويتوقف تأثير العدوان والاحتلال على كتب التاريخ المدرسية في بلد ما على الظروف. ففي المستعمرات السابقة، على سبيل المثال، تحذف الكتب المدرسية أحياناً فترة الاستعمار بأكملها وتصور الشعب المُستَعمر في هيئة ضحايا لا يخطئون، رغم أن البعض قد تعاون في الواقع مع المستعمرين.

٢٧ - **السيد كريبو** (المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين): قال، وهو يعرض تقريره (A/68/283)، إن التقرير يركز على حوكمة الهجرة، لا سيما على الصعيد العالمي. وما تزال الحوكمة العالمية للهجرة مجزأة إلى حد ما، إذ توجد نهوج مؤسسية وأطر معيارية مختلفة لشتى جوانب الهجرة؛ بينما لا توجد وكالة رائدة ذات ولاية شاملة. وقد خلقت جهود الدول لإدارة الهجرة انفراديا عدم اتساق على الصعيد الإقليمي والصعيد العالمي. والاتجاه السائد هو الابتعاد عن أطر عمل الأمم المتحدة والأخذ بالعمليات غير النظامية، التي يفتقد بعضها إلى الشفافية والمساءلة.

٢٨ - وازدياد حوكمة الهجرة لا يعني التخلي عن السيادة. إذ سيزداد تحكم الدول بازدياد الحوكمة. وسيتسنى حل المشكلات وحماية الحقوق بالاعتراف بالاحتياجات من الأيدي العاملة الذي يجتذب المهاجرين غير النظاميين، وبفتح قنوات إضافية للهجرة النظامية، ومجازاة أرباب العمل الذين يستخدمون مهاجرين غير نظاميين. وستكون الحوكمة العالمية للهجرة في صالح كافة الدول لأن الهجرة، التي هي ظاهرة عالمية، لا يمكن التحكم فيها انفراديا أو ثنائياً أو حتى إقليمياً.

٢٩- وينبغي أن تكون للحوكمة العالمية للهجرة إطار عمل في منظومة الأمم المتحدة وأن تجعل حقوق الإنسان للمهاجرين أولوية رئيسية. ويقدم التقرير نماذج ممكنة للمستقبل، تشمل الخيار المتمثل في إدخال المنظمة الدولية للهجرة في منظومة الأمم المتحدة، بدستور منقح يستند إلى حماية حقوق الإنسان. وتتمثل إحدى التوصيات الرئيسية في إجراء حوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية كل ثلاث سنوات. وأعرب عن ترحيبه بالإعلان المعتمد في الحوار الرفيع المستوى المعقود مؤخراً (A/RES/68/4)، فضلاً عن تغلغل التركيز على حقوق الإنسان في المناقشات.

٣٠ - وقال، وهو يعرض الدراسة الإقليمية المتعلقة بإدارة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي وأثرها على حقوق الإنسان للمهاجرين (A/HRC/23/46)، إن الاتحاد الأوروبي يواصل، إلى حد بعيد، النظر إلى الهجرة غير النظامية باعتبارها شاغلاً أمنياً، بينما تشدد الرقابة على الهجرة والحدود تشديداً مطرداً على الإجراءات الشرطية والدفاع والإجرام أكثر من تشديدها على حقوق الإنسان. ويتضمن التقرير توصية تدعو إلى النظر في فتح قنوات هجرة نظامية إضافية على سبيل الاعتراف بالاحتياجات الفعلية من الأيدي العاملة. وبالنظر على نحو خاص إلى الأحداث المأساوية التي وقعت مؤخراً في البحر الأبيض المتوسط، ناشد المتكلم جميع بلدان المقصد أن تفعل الشيء نفسه.

٣١ - **السيدة كلاين سولومون** (المنظمة الدولية للهجرة): قالت إنه في أعقاب غرق مئات المهاجرين أمام ساحل لامبدوسا أخذت منظمتها تجري اتصالات مع الشركاء الرئيسيين في منطقة البحر الأبيض المتوسط لإعداد استجابات فورية قائمة على حقوق الإنسان لمواجهة الحالات التي تهدد الأرواح ولتشجيع الحلول الطويلة الأجل، بما فيها قنوات نظامية إضافية للهجرة.

٣٢ - ونهج المنظمة الدولية للهجرة القائم على حقوق الإنسان يشمل كافة المهاجرين ودورة الهجرة بأكملها. وعلى النقيض من تأكيد المقرر الخاص، فإن لمنظمتها ولاية شاملة بشأن الهجرة، منحها إياها دستورها وقرارات الدول الأعضاء ومقرراتهم. وتشاطر المنظمة الدولية للهجرة المقرر الخاص نهجه القائم على حقوق الإنسان، فضلاً عن موقفه بشأن تشجيع تنوع الهجرة غير النظامية وعدم تجريمها، وهي ترحب بازدياد التعاون. وأعربت عن تقديرها لتوصيات المقرر الخاص المعينة المتعلقة بكيفية التحرك قدماً إلى الأمام فيما يختص بحماية حقوق المهاجرين وتمكينهم لكي يصبحوا مساهمين فعالين في التنمية.

٣٣ - **السيدة تشامبا** (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): قالت إن الاتحاد الأوروبي يوافق تماماً على ضرورة وضع الدول سياسات متساوقة شاملة قائمة على حقوق الإنسان، وهو يعمل على إحكام سياساته المتعلقة بالهجرة. إلا أن احترام سيادة الدول ومبدأ مسؤولية الدول أمران أساسيان؛ وأفضل السبل لحماية حقوق المهاجرين هي أطر العمل القائمة. وينجز المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية أعمالاً هامة بشأن قضايا تتراوح بين الإدماج والحماية والقبول، من ناحية، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، من ناحية أخرى. ورغم أن المنظمة الدولية للهجرة ليست جزءاً من إطار عمل الأمم المتحدة، فإنها ملتزمة تماماً بالاتفاقيات والمعايير المتعلقة بحقوق الإنسان وتواظب على وضعها في الحسبان.

٣٤ - وسيكون من دواعي تقديرها أن تسمع آراء المقرر الخاص بشأن المجالات المعينة التي يمكن أن تحدث فيها الدول تحسينات سريعة في مجال تنفيذها للمعايير. وفيما يختص بإدخال المنظمة الدولية للهجرة في منظومة الأمم المتحدة، أعربت عن قلقها بشأن التمويل، وبشأن ازدواجية العمليات الوطنية والإقليمية الموجودة، والمخاطرة بمفاوضات مطولة يمكن أن تحرف الانتباه بعيداً عن حالات الطوارئ الراهنة، والتركيز على السياسات الوطنية. كما أعربت عن رغبتها في الحصول على مزيد من المعلومات بشأن حواره مع الدول الأعضاء، بما في ذلك خططه الآجلة.

٣٥ - **السيدة دياز غراس** (المكسيك): تساءلت عما يمكن أن تفعله الدول الأعضاء لكي تحتل حقوق الإنسان المكانة الرئيسية في مناقشات الأمم المتحدة المتعلقة بالمهاجرين، ولتضمن سيادة نهج حقوقي إزاء الهجرة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣٦ - **السيد أُغسطو** (أنغولا): قال إن مجلس حقوق الإنسان ينبغي أن يقوم بدور أفعل بشأن المسائل المتصلة بحقوق المهاجرين وأن يعمم مراعاتها في أعماله المتعلقة بحقوق الطفل والمرأة والأقليات، وبكراهية الأجانب، والتمييز العنصري. ويبين الحادث المأساوي الذي وقع أمام ساحل لامبدوسا يأس الناس الذين يعيشون في بلدان ابتُليت بانعدام الأمن وقد حُرموا من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذا الحادث يلقي الضوء على أهمية إنشاء إطار عمل جديد للهجرة قائم على حقوق الإنسان واعتماد قنوات جديدة للهجرة، لا سيما للعمال ذوي المهارات المنخفضة. وأعرب عن اتفاقه مع الرأي القائل بأن من الضروري أن تُنشأ هيئة لحوكمة الهجرة في إطار منظومة الأمم المتحدة. وختاماً، كرر دعوة حكومته القائمة للمقرر الخاص كي يزور أنغولا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٣٧ - **السيدة سوكاتشيفا** (الاتحاد الروسي): قالت إن حكومتها تنشط في المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية وتعمل على تحسين التعاون مع مختلف وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية. ويمكن أن يعزز الحوار الحكومي الدولي التعاون الإقليمي بشأن الهجرة. وعلى سبيل المثال، تخطو رابطة الدول المستقلة خطوات لتيسير حرية انتقال السلع والبشر وإلى تعزيز التكامل الأورو - آسيوي. وترى حكومتها أن عمل المنظمة الدولية للهجرة يكمل عمل الآليات الأخرى ويرتقي بالحوار داخل الأمم المتحدة.

٣٨ - **السيدة سمايلا** (نيجيريا): أعربت عن ترحيبها بإدماج الاتحاد الأوروبي سياسات هجرة ذات أساس حقوقي في إطار عمله المؤسسي؛ واستدركت قائلة إنه ينبغي أن يطبق نهجاً حقوقياً على الهجرة غير النظامية أيضاً. وقالت إنه بصرف النظر عن وضع المهاجرين ينبغي معاملتهم معاملة إنسانية كريمة، وإن حكومتها تدين كافة مظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب والتعصب الديني وغيره من أشكال التعصب الموجهة ضدهم.

٣٩ - وبينما تؤيد حكومتها الحاجة إلى سياسات هجرة شاملة فإنها تحبذ التركيز على تقليل الإفلات من العقاب فيما يختص بتهريب المهاجرين والاتجار بالمهاجرين، الأمر الذي يمكن تحقيقه بسن قوانين وطنية وتعزيز إنفاذ القوانين على كل من الصعيد دون الإقليمي، والصعيد الإقليمي، والصعيد الوطني، والصعيد الدولي. وينبغي أن تعد الحكومات استراتيجيات لإدارة بيانات الهجرة لأغراض التخطيط البرنامجي وأن تنشئ منتديات حكومية دولية للحوار المتواتر بشأن الهجرة، بما في ذلك استراتيجيات لتعزيز نظم الهجرة المدارة. وفي هذا الصدد، ترحب الحكومة النيجيرية بالحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية، المعقود في الشهر السابق وتؤيد الإعلان الصادر عنه تأييداً تاماً. وبعد أن لاحظت قلة عدد البلدان الأطراف في الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، حثت الدول، لا سيما دول المقصد، على التصديق عليها.

٤٠ - **السيد رحمن** (بنغلاديش): قال إن البلدان التي تتناقص أعداد سكانها أو يشيخ سكانها تحتاج إلى العمال المهاجرين، الذين يولد الطلب عليهم العرض. وينبغي أن تعمل البلدان الأصلية وبلدان المقصد سوياً كي تقلل إلى أدنى حد عدد المهاجرين غير النظاميين وتوفر عملية هجرة شفافة منظمة. وبعد أن أحاط علماً باقتراحات المقرر الخاص الداعية إلى تعزيز الإطار المؤسسي للأمم المتحدة وإلى إدخال المنظمة الدولية للهجرة في منظومة الأمم المتحدة، تساءل قائلاً عما إذا كان هناك شيء آخر يمكن عمله لتحسين حوكمة الهجرة وتعميم مراعاة مسألة الهجرة في منظومة الأمم المتحدة.

٤١ - **السيدة الملا** (قطر): رحبت بزيارة المقرر الخاص المقبلة وكررت الإعراب عن اعتقاد حكومتها بمبدأ تقاسم المسؤولية بين البلدان الأصلية وبلدان المقصد. وقالت إن حكومتها تود أن ترى إيلاء مزيد من الاهتمام لمسألة الاتجار بالمهاجرين.

٤٢ - **السيد كريبو** (المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين): شكر المنظمة الدولية للهجرة على تعاونها الوثيق وانفتاحها للحوار. وقال إنه بالإضافة إلى زيارتيه لأنغولا وقطر، يتفاوض مع دول أخرى للقيام بما يصل إلى أربع بعثات إضافية في غضون الشهور الستة التالية. وفيما يختص بمكافحة كراهية الأجانب والعنصرية، ينبغي على الحكومات في كل مكان أن توعى بقيمة التنوع. وفيما يختص بإدماج الهجرة في خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥، يتمثل أحد الخيارات في تعميم مراعاة قضايا حقوق الإنسان وقضايا المهاجرين على السواء. ولإعمال حقوق الإنسان للمهاجرين، ينبغي أن يحصل المهاجرون على إمكانية اللجوء إلى العدالة دون خوف من الاعتقال أو الترحيل.

٤٣ - ويمثل المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية آلية هامة لبناء الثقة أولت على مدى السنين مزيداً من التشديد على حقوق الإنسان والحوار مع منظمات المجتمع المدني. وينبغي الحفاظ على المنتدى، وإن كان الوقت قد حان للتفكير في المضي إلى أبعد من ذلك. وأي تداخل يتسبب فيه إدخال المنظمة الدولية للهجرة في منظومة الأمم المتحدة سيسفر عن تعاون مثمر، شأنه في ذلك شأن الحال فيما يتعلق بقضايا الطفولة، التي ليست اختصاصاً تنفرد به منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

٤٤ - **السيد سلامة** (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان): تكلم باسم رئيس اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، فشدد على أهمية الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، التي صدق عليها ٤٧ بلداً. ورحب بالحوار الرفيع المستوى المعقود مؤخراً بشأن الهجرة الدولية والتنمية

وبالإعلان الصادر عنه، ثم أعرب عن أمله في تصديق مزيد من الدول على الاتفاقية السالفة الذكر.

٤٥ - وقال إن هناك أكثر من ٢٠٠ مليون عامل مهاجر دولي على الصعيد العالمي، وإن البيانات والأبحاث الاقتصادية تُظهر أن لحماية العمال المهاجرين تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية والبشرية لكل من الدول الأصلية ودول المقصد. أما الاتفاقية، فإنها تمثل إطاراً قانونياً مفيداً لا لمجرد حماية حقوق العمال المهاجرين بل أيضاً لبيان سياسات الهجرة ولتنظيم الهجرة عن طريق التعاون الدولي. وبينما تعالج معاهدات حقوق الإنسان الأخرى نفس الحقوق التي تعالجها الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، فإن تلك الاتفاقية هي المعاهدة العالمية الرئيسية التي تعالج على نحو خاص حقوق تلك الفئة.

٤٦ - وحتى الآن، بحثت اللجنة ٢١ تقريراً أولياً وثلاثة تقارير دورية ثانية. وفي أثناء دورتها الخامسة عشرة، ونظراً لكثرة التقارير المتأخرة، عدلت اللجنة نظامها الداخلي المؤقت. وفي أثناء دورتها السابعة عشرة، عقدت اجتماعاً غير رسمي مع ممثلي ١٥ دولة طرفاً بشأن التغييرات الحاصلة في نظامها الداخلي فيما يختص بالقائمة الأولية للمسائل، والجدول الزمني المحدد لتقديم التقارير، والنظر في أمر الدول الأطراف حال عدم وجود تقرير. وفي الآونة القريبة، اعتمدت اللجنة التعليق العام رقم ٢ بشأن حقوق العمال المهاجرين الذين هم في حالة غير نظامية وأفراد أسرهم، وعقدت حلقة دراسية استغرقت نصف يوم تناولت دور الإحصاء في الهجرة، وفي تلك الحلقة تبادل أكثر من ٧٥ مشتركاً المعلومات بشأن التحديات والممارسة السليمة لجمع إحصاءات الهجرة وتحليلها.

٤٧ - وفي أثناء الدورة الثامنة عشرة للجنة، قررت تنقيح أساليب عملها والقيام، عند الضرورة، بتنقيح نظامها الداخلي لإدراج كافة التوصيات الصادرة عن مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في تقريرها المتعلق بتعزيز الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان (A/66/860). وقد أكد أعضاء اللجنة في الاجتماع المعقود مع الميسرين المشاركين المعنيين بعملية تعزيز الهيئات المنشأة بموجب معاهدات أن تلك الهيئات، التي أُنشئت ولاياتها بموجب معاهدات صدقت عليها الدول الأعضاء، يجب أن تتلقى تمويلاً كافياً لتنفيذ تلك الولايات. وفي أثناء دورتها التاسعة عشرة، التقت بالمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين من أجل مناقشة أنشطة كل منهما فضلاً عن إمكانيات استمرار التعاون.

٤٨ - وظل التصديق على الاتفاقية يمثل تحدياً رئيسياً للمجتمع الدولي. واللجنة حاضرة وجاهزة لمساعدة أية دولة ترغب في التصديق على تلك الاتفاقية.

٤٩ - **السيد أوجي كوينتانا** (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار): قال، وهو يعرض تقريره بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار (A/68/397)، إنه بينما يستمر القتال في أجزاء من كاتشين وشمال شان، يمثل وقف إطلاق النار بين الحكومة والمجموعات المسلحة الإثنية الثلاثة عشر فتحاً هائلاً في النزاع الأرسخ في ميانمار. وعملاً على تحقيق سلام دائم، ينبغي أن تعالج الخطوات التالية المظالم الأساسية وأن تدرج النساء والقرويين والأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين في عملية صنع السلام. ويجب أن تكون المناقشات والاتفاقات، بما فيها صفقات الأعمال والاستثمار، أكثر شفافية، كما ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لرصد تنفيذ الاتفاقات، بما فيها الاتفاقات المتعلقة بوصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق الخاضعة للسيطرة غير الحكومية. وتدعو الحاجة إلى تأييد المؤسسة العسكرية التام للاتفاقات التي أقرتها الحكومة المدنية وإلى البدء في إنهاء عسكرة المناطق الحدودية الإثنية.

٥٠ - وأعرب عن أمله في أن يفي رئيس الجمهورية بتعهده بالإفراج بنهاية ٢٠١٣ عن كافة السجناء السياسيين، ومنهم من ظلوا معتقلين بسبب الاحتجاج السياسي السلمي. كما تدعو الحاجة إلى معالجة الحكومة لعمليات الاعتقال هذه، جزئياً بالتوسع في صلاحيات اللجنة المنشأة لتحديد السجناء السياسيين الباقين، وينبغي أن ينشئ البرلمان لجنة لاستعراض الاعتقالات التي جرت بموجب قانون التجمع السلمي والمسيرات السلمية وغيره من القوانين. كما تدعو الحاجة إلى إنصات الحكومة للسكان المحليين، وينبغي إنشاء نظام للملكية الفردية وحقوق الحيازة لحماية الناس من نزع الملكية، فضلاً عن نظام حيازة جماعية لحماية إمكانية الاستفادة من الملكية المشتركة.

٥١ - ورغم التقدم المشهود لبلوغ مجال عام أكثر حرية، تستمر العقلية العسكرية السلطوية في التدخل في حرية التعبير وحرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات. وحث المتكلم على تعديل القوانين السلطوية القائمة والوشيكة الصدور، كما شدد على الحاجة إلى مؤسسة لحقوق الإنسان تكون حقاً مستقلة وفعالة. ويمثل قانون منح الوضع الرسمي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان خطوة في الاتجاه الصحيح.

٥٢ - وفي ولاية راخين، بات فصل المجتمعات المحلية المسلمة، على نحو مطرد، شيئاً دائماً. إلا أن هناك دلائل تشير إلى ازدياد الرغبة الحكومية في معالجة المسألة الأساسية المتمثلة في التمييز ضد المسلمين، بما في ذلك زيارة رئيس الجمهورية، وحل قوة نساكا الأمنية، والتواصل مع منظمة التعاون الإسلامي، واعتقال البوذيين الراخينيين البارزين المدعى اشتراكهم في أعمال عنف ضد المسلمين، والتعاون مع المجتمع الدولي على التخفيف من حدة الحالة الإنسانية. إلا أنه لتحقيق حل طويل الأجل يتعين على الحكومة أن تحل مشكلة المواطنة وأن تواصل احترام التزاماتها المقررة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان التي تقضي بالتحقيق مع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة ومساءلتهم، بمن فيهم أفراد أمن الدولة.

٥٣ - وينبغي أن تبذل الحكومة مزيداً من الجهد لحماية جماعات الأقليات الضعيفة المناعة ووقف انتشار الشعور المناهض للمسلمين. كما ينبغي أن تنشئ قوة شرطة قادرة على حماية الناس من العنف فيما بين الطوائف، وأن تضمن تلقي تلك القوة تعليمات واضحة من الدولة والسلطات السياسية الوطنية. وعليها أيضاً أن تفرض عقوبات صارمة على مَن ينشرون الكراهية ويحرضون على العنف، وأن تمكِّن الزعماء البوذيين وغيرهم من الزعماء العاملين على النهي عن التمييز والعنف ضد الأقليات الدينية والإثنية.

٥٤ - وقال إنه يتطلع إلى رؤية توصيات اللجنة التي استعرضت دستور ٢٠٠٨. ولكي يحدث تقدم في مجال الانتقال الديمقراطي والمصالحة الوطنية، فإن من الأهمية بمكان تعديل الأحكام الدستورية التي سمحت للأشخاص المعينين من جانب المؤسسة العسكرية بشغل ٢٥ في المائة من مقاعد البرلمان وتحديد مواصفات تمييزية للتأهل لرئاسة الجمهورية. كما يجب أن يعالج الدستور طموحات الأقليات الإثنية. ومرة أخرى، شجع الحكومة على إنشاء مكتب قطري لمفوضية حقوق الإنسان يتمتع بولاية كاملة.

٥٥ - وقد شهد، أثناء ولايته الممتدة على مدى ست سنوات، بداية التحول في بلد عانى على مدى عقود من الحكم العسكري وهو ينتقل على مدى الطريق المؤدي إلى الديمقراطية والمصالحة الوطنية. وحث الدول الأعضاء على أن تراعي بدقة، أثناء مداولاتها بشأن تجديد الولاية، سجل إنجازاتها المؤكد.

٥٦ - **السيد تين** (ميانمار): قال إن التغيرات الدراماتيكية الأخيرة في بلده دليل واضح على العقلية الديمقراطية التي تتمتع بها حكومته. وبينما تضمَّن تقرير المقرر الخاص بعض التوصيات الإيجابية، تضمَّن توصيات أخرى فيها تطفل

وتوجيه. وعلاوة على ذلك، فإن محتواه السلبي يغطي على تطورات إيجابية محمودة إلى حد بعيد. وقد مكّنت حكومته المقرر الخاص، بروح التعاون والحوار الحق، من زيارة أماكن في شتى أنحاء البلد وأتاحت له إمكانية الوصول إلى أفراد يتراوحون بين نزلاء السجون والمسؤولين الحكوميين، إلا أن تقريره نادراً ما عكس آراء المسؤولين. والسجناء الجدد الذين أشار إليهم المقرر الخاص ليسوا سجناء سياسيين؛ فَهُمْ أُناس قُبض عليهم بتهمة التحريض على الاعتداء وأعمال أخرى غير مشروعة. وقد جرى حتى الآن العفو عن آلاف من سجناء الضمير، وسيجري إطلاق سراح الباقين بنهاية العام، حسب المتعهد به.

٥٧ - وقد أُحرز قدر كبير من التقدم فيما يختص بحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات. وتحسنت أحوال السجون في البعض منها وسيستمر التحسن، بفضل قانون السجون الجديد الذي صيغ بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ولمعالجة الشواغل المتعلقة بحيازة الأراضي، أُنشئت في أيلول/سبتمبر لجنة مركزية لإدارة الأراضي برئاسة نائب رئيس الجمهورية، وتشكلت لجنة تحقيق برلمانية للتحقيق في حالات مصادرة الأراضي.

٥٨ - وقد أنشأت الحكومة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وهي تعمل مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بحقوق الإنسان، بينما تجري مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مفاوضات بشأن إنشاء مكتب قطري. وبفضل عمليات الفرز المنتظمة، لم يعد هناك بعد الآن بالقوات المسلحة مجندون دون السن القانونية. وقد وُقّعت اتفاقات لوقف إطلاق النار مع كافة الجماعات المسلحة الإثنية الرئيسية، لتنتهي بذلك ستة عقود من النزاع وليمَهد السبيل للوصول إلى اتفاق وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني وإجراء حوار سياسي. ولدى السلطات خطط لتسجيل كافة المقيمين في مقاطعة راخين، وستعجل السلطات معالجة طلبات الجنسية. وقد أُحرز قدر كبير من التقدم بشأن القضاء على السخرة واستعادة حقوق العمال لدرجة دفعت منظمة العمل الدولية إلى رفع كافة القيود.

٥٩ - ولم يحدث على الإطلاق أن صدرت أوامر بسنّ سياسة الاكتفاء بطفلين لكل أسرة مسلمة. وقد تمكنت الحكومة من استعادة الاستقرار في مقاطعة راخين وأماكن أخرى؛ واتخذت إجراءات ضد المحرضين على الكراهية، ومنهم بوذيون كثيرون، وهي تعزز، بدعم خارجي، قدرة قواتها الشرطية.

٦٠ - ورغم عمليات اندلاع العنف في الآونة الأخيرة، فإن ميانمار بلد متعدد الديانات ذو تاريخ عريق يسوده التعايش السلمي ولديه دستور يحمي كافة الديانات الرئيسية. والسبب الرئيسي في مقاطعة راخين عميق الجذور، يتمثل في غضب تاريخي أطلق رد فعل عنيف إزاء جريمة حساسة. والحكومة تعمل دون تمييز، بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمانحين، لأجل تحسين الأحوال المعيشية وأسباب الرزق للسكان المتضررين، وهي تبني المدارس والعيادات لأجل المشردين. وهي تشجع أيضاً الحوارات فيما بين الأديان على امتداد البلد. وسوف يستغرق التغلب على التوتر وعدم الثقة فيما بين الطائفتين بعض الوقت، بينما ترحب الحكومة بكافة عروض المساعدة غير التمييزية المقدمة من المجتمع الدولي.

٦١ - وتحرز ميانمار تقدماً فريداً بشأن إرساء الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان. وقد حان الوقت لإنهاء ولاية المقرر الخاص، بعد مضي أكثر من ٢٠ سنة على إنشائها.

٦٢ - **السيدة هِوانبولا** (أستراليا): رحبت باتفاق النقاط السبع الذي أبرمته الحكومة مؤخراً مع منظمة استقلال كاشين وبالتزامها بالتوصل إلى وقف لإطلاق النار على

الصعيد الوطني، وقالت إن وفد أستراليا يشجع الحكومة على العمل على إجراء حوار سياسي شامل للجميع يستهدف التوصل إلى سلم دائم. وتشعر أستراليا بالقلق إزاء الاعتقالات الجديدة التي شملت الناشطين وإزاء عمليات اندلاع العنف؛ وهي تحث الحكومة على منع تجدد العنف وعلى معالجة الأسباب الجذرية بمقاضاة ممارسي الاضطهاد، وتيسير المصالحة، ومعالجة قضايا الجنسية. وهي تثني على التغيرات التحويلية التي شهدتها ميانمار منذ عام ٢٠١٠؛ ومستعدة لتقديم الدعم والمساعدة لإحداث المزيد من الإصلاح. واستفسرت المتكلمة من المقرر الخاص عن الخطوات الرئيسية التي يمكن أن تخطوها حكومة ميانمار في الإثني عشر شهراً المقبلة لتعزيز تقدمها.

٦٣ - **السيدة روبل** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الإبلاغ المتوازن الذي تولاه المقرر الخاص قد أثرى كثيراً سياسة حكومتها المتعلقة بميانمار. وشكرته على جهوده التي أدت إلى أطلاق سراح أكثر من ١ ٠٠٠ سجين سياسي وإنشاء لجنة لاستعراض أوضاع السجناء السياسيين؛ وأثنت على حكومة ميانمار لأنها خطت تلك الخطوات التاريخية. ونظراً لاعتقال أكثر من مائتي شخص إضافي اعتقالاً تعسفياً وإدانة ناشطين سلميين، فإن حكومتها تؤيد بقوة توصيات المقرر الخاص الداعية إلى تعديل قانون التجمع السلمي، وتحديد معايير لتعريف سجناء الضمير، وإطلاق سراح كافة السجناء الذين ينطبق عليهم هذا الوصف، والتوقف عن اعتقال الناشطين السلميين. وفي هذا الصدد، فإنها تقدر تقييم المقرر الخاص للتقدم المحرز نحو إطلاق سراح كافة سجناء الضمير بحلول نهاية ٢٠١٣.

٦٤ - وأعربت عن تأييد وفدها الشديد للتوصية الداعية إلى التراجع عن الفصل المتعاظم الذي تعاني منه طوائف الروهينغيا، وإلى التحقيق في الادعاءات المعقولة القائلة بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان وإلى مقاضاة مرتكبيها. ووفدها يرحب بحل قوة ناساكا الأمنية ويؤيد بقوة التوصية الداعية إلى عدم قيام القوات الأمنية التي ستحل محلها بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. ويساور القلق البالغ وفدها إزاء الهجوم على المقرر الخاص أثناء زيارته الأخيرة ويطلب من الحكومة أن تضمن وصوله الآمن. وهي تتطلع إلى الاستماع إلى نتائج بعثته التالية قبل انعقاد دورة مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١٤.

٦٥ - **السيد غرانت** (كندا): قال إن حكومته تنشئ سفارة في بورما، وعن طريقها ستواصل الحث على احترام حقوق الإنسان ودعم الانتقال إلى الديمقراطية. وكرر دعوة حكومته إلى الإفراج سريعاً ودون شروط عن السجناء السياسيين وسجناء الضمير. ويساور كندا قلق بالغ إزاء تكرار اندلاع العنف الطائفي، وهي تطلب إلى الحكومة حماية حقوق كافة الأفراد وسلامتهم والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية. وهي ترحب باتفاقات وقف إطلاق النار والالتزام بالحوار بين حكومة ميانمار ومختلف الفئات الإثنية. والسلم الطويل الأجل والرفاهية يقتضيان الحوار والتعاون فيما بين كافة الفئات، وهو - أي المتكلم - يود أن يعرف ما يمكن أن يفعله المجتمع الدولي لتشجيع التسامح الديني والإثني. وهو يود أن يعرف أيضاً الخطوات التالية التي يتعين خطوها لتعزيز السلم والمصالحة في المناطق الحدودية.

٦٦ - **السيد سول كيونغ - هوون** (جمهورية كوريا): أقر بالتقدم المعتبر الذي حققته أول حكومة منتخبة في ميانمار، وقال إنها تحتاج على وجه السرعة، مع اقتراب منتصف مدة ولايتها، إلى العمل مع المزيد من أصحاب المصلحة على إرساء الديمقراطية وإنجاز العملية الإصلاحية. ولتحقيق استدامة إنجازاتها، يجب أن يرى المواطنون العاديون تحسينات في حياتهم اليومية. ولذلك، فإن زيادة التعاون الاقتصادي وتنامي الاهتمام بالاستثمار في ميانمار يمثلان تطورين إيجابيين، يأمل أن يسفر ذلك عن شراكات عادلة

وعلاقات محققة للفائدة المتبادلة. ويساور القلق الشديد وفد جمهورية كوريا خشية أن يؤدي ما يجري من عنف إثني ونزاع ديني وأزمة إنسانية إلى تهديد نجاح الانتقال، وهو يشجع الحكومة على الاستمرار في التواصل مع المجتمع الدولي وعلى التماس المساعدة عند الاقتضاء.

٦٧ - **السيدة تشامبا** (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): رحبت بالتزام المقرر الخاص بمواصلة رصد المفاوضات السياسية الجارية بين حكومة ميانمار وجماعات الأقليات الإثنية، وشكرت فيجاي نامبيار، المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار، على دوره الفعال في الحوار بين الحكومة ومنظمة استقلال كاتشين. وقالت إنها تود أن تعرف الطريقة المثلى التي بفضلها يمكن أن يساعد المجتمع الدولي في عملية صنع السلام وبناء السلام. ثانياً، وفيما يختص بإنشاء مكتب قطري لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بولاية كاملة، سيكون من دواعي تقديرها الاستماع إلى آرائه بشأن المجالات التي ستكون أكثر استفادة من دراية مفوضية حقوق الإنسان ومن دعمها. وأخيراً، تساءلت عن الطريقة التي بفضلها يمكن أن يساعد المجتمع الدولي حكومة ميانمار على مواءمة تشريعاتها وإنفاذها للقوانين مع المعايير الدولية، والطريقة التي بفضلها يمكن أن تعتمد الحكومة على الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان لكي تحقق ذلك.

٦٨ - **السيد هيساجيما** (اليابان): شكر المقرر الخاص على أعماله لصالح ميانمار، بما في ذلك زيارته لليابان في مطلع ٢٠١٣، وقال إن وفده يقدر جهود حكومة ميانمار لتحقيق إرساء الديمقراطية، والمصالحة الوطنية، والإصلاح الاقتصادي. وقال إنه انطلاقاً من منظور إنساني سيكون من الأهمية بمكان إنهاء العنف في مقاطعة راخين. وينبغي أن تواصل الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين العمل على تحقيق المصالحة الوطنية، وينبغي أن يتعاون المجتمع الدولي لتيسير تقدمهما.

٦٩ - وتواصل اليابان تقديم المساعدة لتعزيز حماية حقوق الإنسان، وتحسين الأحوال المعيشية في مناطق الأقليات الإثنية، وبناء القدرات وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بوسائل تشمل تنمية البنية الأساسية اللازمة. وستواصل اليابان أيضاً تشجيع الدعم الدولي الموحد المقدم إلى الجهود الإصلاحية. وحث المتكلم اللجنة على اعتماد قرار إيجابي تطلعي موجز بشأن ميانمار.

٧٠ - **السيدة تشانغتراكول** (تايلند): حثت حكومة ميانمار على مواصلة العمل للتوصل إلى اتفاقات لوقف إطلاق النار. ورحبت بتعاون الحكومة المذكورة على نحو فعال مع فريق الأمم المتحدة القطري، بوسائل تشمل قرارها الذي يسمح للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بالوصول دون قيد أو شرط إلى شتى المخيمات في مقاطعة راخين، وأعربت عن أملها في أن تتمكن تلك الهيئة، بفضل المساعدة، من تحسين إمكانية الحصول على الرعاية الصحية هناك. وتمثل عملية الحوار بين الأديان التي تجريها الحكومة وخطة العمل الرامية إلى الاستقرار خطوتين إيجابيتين نحو معالجة الأسباب الجذرية للعنف، وإن كان من المتعين على الحكومة أن تولي النظر الجدي في تدابير أخرى. وستواصل تايلند تقديم كافة أشكال المساعدة اللازمة والعمل في تعاون وثيق مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وينبغي أن تركز الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان لا على إصدار قرارات بشأن ميانمار بل على توسيع نطاق الحوار والتعاون عن طريق المساعدة التقنية وبناء القدرات.

٧١ - **السيد نارلي** (ليختنشتاين): أعرب عن تقديره لآراء المقرر الخاص بشأن تطبيق الحكومة للمساءلة بصفة عامة وفيما يختص بالعنف ضد الأقليات بصفة خاصة، وكذا آرائه بشأن الطريقة التي بفضلها يمكن أن يساعد المجتمع الدولي على تحسين الحالة.

٧٢ - **السيد نينا** (ألبانيا): تساءل عن العدد الدقيق لعشرات الآلاف من المشردين داخلياً واللاجئين الذين عادوا إلى مجتمعاتهم المحلية الأصلية؛ وعن كيفية استجابة الحكومة للأمر المحلي الذي يفرض على كل أسرة مسلمة ألا تنجب أكثر من طفلين في بلدات راخين الشمالية، وعما إذا كانت هناك أي خطط لتعديل قانون الجنسية لسنة ١٩٨٢ لتأمين تكافؤ الفرص بشأن الحصول على الجنسية بصرف النظر عن الانتماء الإثني أو الدين.

٧٣ - **السيدة الملا** (قطر): شجعت حكومة ميانمار على بذل قصارى جهدها كي تحاسب الجناة، وتسمح للأشخاص المشردين بالعودة إلى ديارهم، وتكفل التعويض المناسب للمتضررين، وتوفر فرصاً متزايدة ومتكافئة للحصول على الجنسية، وتخفف القيود المفروضة على حرية التنقل في ولايات معينة. كما أعربت عن ترحيبها ببيان رئيس جمهورية ميانمار الذي أعلن فيه أن السجناء السياسيين سيطلق سراحهم بنهاية السنة، وتساءلت عن الخطوات التي خططها الحكومة لتنفيذ ذلك الإعلان. واستفسرت عما إذا كان بوسع المقرر الخاص الإدلاء بتعقيب إضافي بشأن طبيعة التهديدات الموجهة إلى العاملين في مجاليّ تقديم المساعدات الإنسانية والرعاية الصحية في مقاطعة راخين، وعن الردود التي يمكن إطلاقها إزاء تلك التهديدات.

٧٤ - ورحبت باستعداد حكومة ميانمار للعمل مع منظمة التعاون الإسلامي لتحسين حالة المسلمين. وقالت إن من المهم التحرك قدماً إلى الأمام بروح إيجابية، ولكن الحقوق الأساسية لمسلمي ميانمار ينبغي ألا تُهمل.

٧٥ - **السيدة ووكر** (المملكة المتحدة): رحبت ترحيباً شديداً بالتزام رئيس جمهورية ميانمار بإطلاق سراح كافة السجناء السياسيين بنهاية ٢٠١٣، وبإسهامات البرلمان الإيجابية الجارية للإصلاح، وبالتقدم المحرز نحو وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. وقالت إن المملكة المتحدة تواصل مساعيها وراء الستار للتوصل إلى حل مستدام لأوضاع المواطنة الخاصة بأبناء طائفة الروهينغيا، ومن أجل إعداد عملية قوية ذات مصداقية تهدف إلى ضمان مساءلة كافة المتورطين في العنف بمقاطعة راخين. وقد انتشرت حالات اندلاع العنف الموجه غالباً ضد المسلمين إلى أنحاء أخرى في البلد. وبينما تمكنت الحكومة من قمع أعمال العنف هذه، تدعو الحاجة إلى اتخاذ إجراءات لمعالجة الأسباب الكامنة وراءه. ودعت إلى توفير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل إلى جميع المناطق المتضررة، وإلى إجراء تحقيق شامل شفاف يتناول الادعاءات المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان. كما أعربت عن قلقها إزاء حالات احتجاز السياسيين الجديدة، وعن الحاجة إلى إلغاء القوانين القمعية. وعملاً على تشجيع حكومة ميانمار على الوفاء سريعاً بالتزامها بفتح مكتب قطري لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان متمتع بولاية كاملة، طلبت من المقرر الخاص أن يوضح قيمة مثل هذا المكتب وكيفية تكميله لولاية المقرر الخاص. كما استفسرت عن التقدم الذي أحرزته الحكومة في استعراض طلبات الجنسية المقدمة من طائفة الروهينغيا، وعن نوعية المساعدات الإضافية التي يمكن أن يقدمها المجتمع الدولي.

٧٦ - **السيد سيرفنكا** (الجمهورية التشيكية): رحب بالعملية الإصلاحية المستمرة في ميانمار/بورما. وأعرب عن قلقه إزاء استمرار ممارسة احتجاز السجناء السياسيين، وأحكام قانون الإجراءات الجنائية التي تقوض العفو، وانعدام الرعاية الطبية والنفسية الكافية للمفرج عنهم. وبينما تعد اتفاقات وقف إطلاق النار أمراً محموداً إلى حد بعيد في سياق العنف الطائفي المنتشر، فإنها مجرد بداية لعملية طويلة تحقق المصالحة الوطنية تلزمها معالجة الأسباب الجذرية. ومن الضروري أيضاً أن يصبح الدستور متماشياً مع المعايير الدولية

لحقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية. وطلب المتكلم إلى المقرر الخاص أن يوضح نوع الرعاية التي ينبغي أن يتلقاها السجناء المعفو عنهم، وبشأن ما يمكن أن تفعله الحكومة للتواصل مع الناس على صعيد القاعدة الشعبية.

٧٧ - **السيدة سوكاتشيفا** (الاتحاد الروسي): قالت إنها قد صُدمت جراء العدد الهائل من التوصيات التي وُجهت إلى حكومة ميانمار في تقرير المقرر الخاص. وإجمالاً، يبدو التقرير غير متوازن إلى حد ما. ويرحب وفد الاتحاد الروسي بجهود حكومة ميانمار لإقامة مجتمع مدني، وضمان إعمال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، والتغلب على العنف الإثني، فضلاً عن استعدادها للتعاون مع المقرر الخاص. والتعاون بين الحكومة والمقرر الخاص أمر حيوي لإحراز تقدم في المستقبل بشأن حقوق الإنسان. وفعالية هذا التعاون تعتمد فوق كل شيء على الحوار المفتوح وموافقة الحكومة مسبقاً على أي إجراء.

٧٨ - **السيد زانغ غويكسوان** (الصين): أشار إلى موقف الصين المتمثل في ضرورة معالجة مسائل حقوق الإنسان بالحوار الإيجابي والتعاون، لا بالقرارات والآليات المتعلقة بحقوق الإنسان الخاصة بكل بلد على حدة. وقد حققت حكومة ميانمار تقدماً فعالاً بصدد خطتها الإصلاحية وعملية المصالحة الوطنية. وقد عززت تلك الحكومة صور الحماية لحقوق الإنسان وتواصلت مع آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان ومع المنظمات الإنسانية الدولية. والتطورات التي من هذا القبيل ينبغي الإقرار بها وتقديرها. وفي مقاطعة راخين، اتخذت الحكومة تدابير فعالة لتحقيق الاستقرار لحالة حساسة ومعقدة. وترحب الصين بالتقدم المحرز في المفاوضات التي جرت مؤخراً مع منظمة استقلال كاتشين، وستواصل القيام بدور إيجابي في محادثات السلام. وينبغي أن يحترم المجتمع الدولي حق ميانمار في اختيار طريقها، كما ينبغي أن يزودها بمساعدة بنَّاءة.

٧٩ - **السيدة غانديني** (الأرجنتين): قالت إن الأرجنتينيين الذين جربوا عملية الانتقال المعقدة من الحكم العسكري إلى الديمقراطية يدركون أهمية تعزيز حقوق الإنسان كافة. ومن الضروري احترام الأقليات وتمكينها، لأن الديمقراطية القوية يلزمها مواطنون فاعلون. وعلاوة على ذلك، فإن أفضل حماية من تكرار فظائع الماضي هي إعمال حقوق الشعب في معرفة الحقيقة وفي نيل العدالة وفي تحقيق المساءلة. وينبغي أن تعمل حكومة ميانمار مع المقرر الخاص على تعزيز تلك الحقوق، بوسائل تشمل، على وجه التحديد، ضمان مساءلة موظفي إنفاذ القوانين أمام هيئة رقابة مستقلة. وقد حث المقرر الخاص، في تقريره، البرلمان على تعديل المادة الواردة في قانون العقوبات التي تعاقب المثليات جنسياً والمثليين جنسياً ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. واستفسرت عن رأيه في مدى تقبل البرلمان لهذه الفكرة.

٨٠ - **السيد بِكِن** (النرويج): قال إن ثمة أثراً جانبياً لحرية التعبير هو دور وسائط الإعلام الجديد في إثارة مشاعر الكراهية. وسيكون من دواعي تقديره أن يعقب المقرر الخاص على هذا الموضوع، لا سيما فيما يتعلق بالمساعدة التي يمكن أن يقدمها المجتمع الدولي. والنقطة الثانية هي أنه بينما تبدأ ميانمار لحسن الحظ في اجتذاب العديد من المستثمرين يلزم أن يكون هؤلاء المستثمرون مسؤولين اجتماعياً وبيئياً إذا أُريد قيامهم بدور إيجابي حقاً. وأبدى اهتمامه بالتعرف على آراء المقرر الخاص بشأن حالة الاستثمار الأجنبي. وأخيرا، فإنه نظراً لأن التقرير الذي سيرفعه المقرر الخاص إلى مجلس حقوق الإنسان في آذار/ مارس سيكون آخر تقرير يصدره فإنه الوفد النرويجي يشجعه على تقديم نظرة عامة على التغيرات الإيجابية التي حدثت في ميانمار أثناء ولايته.

٨١ - **السيدة نجوى** (ملديف): رحبت بالتزام حكومة ميانمار بالإصلاح السياسي وإرساء الديمقراطية، وأثنت على استمرار تواصلها مع المقرر الخاص. وذكرت أن وفدها يحث

حكومة ميانمار على النظر في توصيات المقرر الخاص لمعالجة المسائل التي تواجه كافة المجموعات الإثنية، بما فيها السكان المسلمون. واستفسرت عن الطريقة التي بفضلها يمكن أن تقدم الأمم المتحدة الدعم لتحقيق المصالحة فيما بين مجموعات ميانمار الإثنية.

٨٢ - **السيد أبريانتو** (إندونيسيا): أثنى على حكومة ميانمار نظراً لما حققته من إصلاحات فيما يختص بزيادة الانفتاح والمشاركة السياسية. وقال إن حل مشكلة النزاعات الطائفية سيكون مهمة معقدة. إذ تقتضي معالجة الأسباب الجذرية، وإعمال سيادة القانون، ورعاية التسامح بحوار أشمل للجميع، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وينبغي أن تهيئ ميانمار الأحوال المؤدية إلى النمو الاقتصادي بتعزيز ريادة الأعمال والاستثمار، وينبغي أن يستمر المجتمع الدولي في تقديم الدعم، لا سيما ببناء القدرات والدعم التقني. وتساهم إندونيسيا، من جانبها، بالمدارس وغيرها من المرافق في المناطق المتضررة من النزاع بمقاطعة راخين، فضلاً عن فريق تابع للصليب الأحمر. وقد أسدت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مساعدة قيِّمة، ولكن الوقت قد حان لاتباع نهج جديد يضع ميانمار في مكانة الشريك في التنمية.

٨٣ - **السيد أوجي كونتانا** (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار): تناول المسائل المتعلقة بمقاطعة راخين، فقال إن السياسة، التي تتخذ باطراد طابع الدوام، المتعلقة بإبقاء السكان الروهينغيين في المخيمات تنتهك حقهم في حرية التنقل وحقهم في الرعاية الصحية وحقهم في التعليم. وحسب ما ذكر المسؤولون الحكوميون، ليست هناك سياسة تلزم الأسرة بالاكتفاء بطفلين فقط، رغم أن هذه السياسة ربما وُجدت في الماضي. وتنظر الحكومة في مسألة الجنسية، وينبغي أن يرحب المجتمع الدولي بمبادراتها وأن يشجعها على إعادة النظر قانون الجنسية لسنة ١٩٨٢.

٨٤ - وفيما يختص بالعنف الطائفي والديني، فإن عقود القمع علَّمت شعب ميانمار المسالم الاستجابة للنزاعات بالعنف. وقد خلف نظام الحكم العسكري إرثاً آخر تمثَّل في انعدام المساءلة، والمساءلة مفهوم لا تدركه قوات الشرطة التي تظهر للعيان بوصفها القوات الأمنية الرئيسية للحكومة المدنية. وهو يعتقد أن بوسع المجتمع الدولي أن يساعد في معالجة المشكلة العسيرة المتمثلة في تراخي الشرطة. وهو يرى أن الحكومة قد بدأت مع ذلك في إدراك درجة تهديد العنف الطائفي والديني لعملية الانتقال.

٨٥ - وينبغي أن يدعم المجتمع الدولي محادثات وقف إطلاق النار. وبعد عقود من القتال، سيكون اتفاق رسمي لوقف إطلاق النار أمراً بالغ الأهمية من الناحية الرمزية. وعندما يتحقق وقف إطلاق النار، تكون الخطوة الأولى نحو المصالحة الوطنية هي إشراك الجميع، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخلياً، في الحوار السياسي. وسيكون من الضروري أيضاً إصلاح الدستور لمعالجة أماني جماعات الأقليات الإثنية.

٨٦ - وبعد عقود من الحكم السلطوي، يكون من الصعب استعادة سيادة القانون. وليس هناك ما يضمن إنفاذ القوانين لحماية الاستثمارات الأجنبية، وفي حالات كثيرة لا تكون لدى السلطات فكرة واضحة عن كيفية تطبيق القانون على أعمالها.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨:٣٠.